حوليات آداب عين شمس المجلد52 (عدد إبريل – يونيو 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

الدور البيروقراطي للنخب المؤثرة في خلافة المقتدر بالله

مريم إبراهيم محمد الكندري*
قسم التاريخ والآثار – كلية الآداب – جامعة الكويت
maryam.i@ku.edu.kw

مساعد جابر سالم العنزي**
قسم التاريخ والآثار – كلية الآداب – جامعة الكويت
musaedalenezi@ku.edu.kw

تاريخ الاستلام: 2024/02/20
تاريخ قبول البحث:2024/03/04
تاريخ النشر: 2024/06/30

المستخلص:

يعتبر العصر العباسي الثاني (232–334هـ/847–946م) نقطة تحول كبيرة في تاريخ الخلافة الإسلامية على صعيد المسرح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهذا التحول بحد ذاته كان مرتبط ومتمثل في سيطرة فئات من ذوي النفوذ والمناصب والمكانة العليا في الدولة. فقد كان لموقف بعض الخلفاء العباسيين وانشغالهم في اللهو والملذات وتبذيرالأموال، دور في تمكين هذه الفئات والعناصر كنخب أرستقراطية وإعطائها من الامتيازات والصلاحيات ما مكنها من التدخل في شؤون القصر والبلاط العباسي والدولة بشكل واضح. يعرض هذا البحث دراسة تاريخية–تحليلية، لهدف التوضيح والكشف وقياس الدور البيرقراطي للنخب ووساطتهم وشفاعتهم الدنيوية، وما ينتج عنها من منافسة وتأثير في خلافة الخليفة المقتدر بالله.

الكلمات المفتاحية: النخب، البيروقراطية، الشفاعة، العصر العباسي الثاني، المقتدر بالله، الوساطة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

المقدمة

تتمركز السلطة الحقيقية والمطلقة في الدولة العباسية ابتداء من تأسيسها سنة 132هـ/750م، بيد الخليفة بصفته رئيس الدولة، وله كافة الامتيازات والصلاحيات والنفوذ والسلطة التامة في إدارة شؤون الدولة بشكل مباشر. وهذا يعني أن كافة القوانين المتعلقة بتسيير شؤون الدولة تصدر حصراً من الخليفة، هذا الشكل من الحكم الأوتوقراطي يقتضي وجود عدد كبير من المسؤولين المقربين من ذوي المناصب الإدارية والعسكرية. ومع انشغال الخليفة، يقوم هذا الجيش من المسؤولين بتنفيذ قوانين الدولة وربما بالمشاركة في سن قوانين جديدة والعمل على تطبيقها بحَرْفِيتها وبما يتواءم مع مصالحهم الخاصة مستغلين بذلك اسم الخليفة الذي هو مركز السلطة. هذا الواقع أنتج بطبيعة الحال طبقة من البيروقراطيين، من ذوي المطامع والطموح استطاعوا الحصول على المناصب والنفوذ والسلطة والعمل على استمرارها والحفاظ على مكانتهم وامتيازاتهم وتوسيع صلاحياتهم. بذلك وُسِم العصر –حسب المصطلحات الحديثة– بالبيروقراطية العباسية.

وقد استخدم مصطلح البيروقراطية (bureaucracy) كممارسة إدارية لها دور في صنع القرارات السياسية وتنفيذها في الدول الحديثة. وعرفت البيروقراطية بأنها عبارة عن حكومة تتركز فيها السلطة بأيدي مجموعة من الموظفين الإداريين، والذي يطلق عليهم البيروقراطيين (Farazm, 2010: p 245-250). فتذكر المراجع أن بداية استخدام هذه الكلمة قد يرجع للاشارة على مدى امتيازات ونفوذ المكاتب الإدارية الفرنسية، وذلك منذ مطلع القرن الثامن عشر(عبد الرحيم،2011، ص 74;Poocharoen, 2012, p 331; Webster: n. d, Bureaucrat).وأما ترجمتها إلى العربية قد تشير إلى نفوذ الإدارة المكتبية (عمر، 2008، ج1،ص 269–270)، والتي قد تكون مرتبطة بنظام الدواوين الإسلامية التي تمثل مراكز عمل الكتاب الإداريين (القلقشندي، 1987، ج 1،ص 69–74، 127–126، ج 6، ص 175; المقريزي، 1997، ج 1، ص 172).وفي ظل البيروقراطية فإن هذا المنصب الإداري تتمحور وظيفته حول المكتب أو الشركة المعتمدة على مجموعة من القوانين والإجراءات والواجبات التي يجب تنفيذها، وغالبا ما يعتمد فيها شبكة الكتاب على العلاقات الشخصية (Poocharoen, 2012, p331). وفي القرن العشرين تم تعريف البيروقراطية من قبل عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبرWeberMax ، بأنها المنهجية التي يتبعها نمط النظام الإداري، والتي تعتمد على مجموعة أسس وقوانين بطريقة منظمة وصارمة من قبل مسؤولين ذوي كفاءات من حيث كونهم مدراء ووسطاء،وذلك وفقا لقواعد خاضعة لإدارة الدولة(Poocharoen, 2012, p331-332). وقد وضح فيبر تصوراً للشكل التنظيمي للبيروقراطية، والذي يتضمن عدة مبادئ ومنها: اختيار الموظفين من ذوي الكفاءة، تقسيم المسؤوليات والأعمال، وهذا يوجب على الموظفين الالتزام باللوائح والقوانين، وخضوعهم للرقابة الدائمة والمحاسبة، وكل هذه المبادئ هدفها الأول والرئيسي هو تنفيذ السياسية العامة لصالح الدولة(Poocharoen,2012, p332-333) .وضمن هذا الإطار تغدو البيروقراطية جزءً لا يتجزأ من الحكومة، وغالبا لابد لها كنظام أن تكون مرتبطة بتوظيف نخبة من الموظفين كجهة شرعية ومنفذة لقرارات الدولة، فهي المسؤولة عن الحفاظ على استقرار السلطة العليا والدولة(البعلبكي، 2008،ص 171).

تهدف الدراسة إلى توضيح البيروقراطية بأنها في بدايتها مرتبطة بمناصب المكاتب أو الأعمال الإدارية كالوزارة، إلا أن عملية تداخل الوظائف وتفاوت صلاحياتها وامتيازاتها قد أدى بالوقت نفسه لدخول نخب أرستقراطية أخرى في التدخلات الإدارية في الدولة تحت مظلة البيروقراطية، ومنها السلك العسكري وبعض أفراد الحاشية المقربين للخليفة.أي إن طغيان الموظفين وهيمنتهم أنشأ ما نطلق عليه ب **البيروقراطية المستهجنة** والتي نعني بها هيمنة ومشاركة وتدخل الطبقات الأخرى غير الإدارية أو الوزارية في أمور البلاط، ومنها المنظمات العسكرية ومختلف الطبقات الاجتماعية. فعلى الرغم من أن البيروقراطية الوزارية قد يكون هدفها التحكم أو فرض سيطرتها على الطبقات الأخرى عن طريق احتكار التدبير الإداري للدولة، الا أن الواضح كون سياسة الوزارة والوزراء لم تستمر، وذلك نتيجة مجموعة من التغيرات التي طرأت في طبيعة وظروف المجتمع وضغوطاته، ومنها الاجتماعية والسياسية والعسكرية، والتي بدورها تشكل ميزة تنافسية بين النخب بمختلف مكانتهم ووظائفهم وصلاحياتهم.

تفترض هذه الدراسة بأن ما سبق ذكره، ينطبق على عهد الخليفة العباسي المقتدر بالله. فعهده يعكس وجود تخبط في عملية سن القوانين وقواعد مرنة قابلة لإعادة التشكيل والتغيير، والتي قد تكون شكلتها هذه البيروقراطية تبعا للمصالح الشخصية. وتفترض الدراسة أيضا أن النظام البيروقراطي –غالبا– يتم فيه التشارك بين الطبقة الأرستقراطية وبين الخليفة في القرارات المهمة، فالمصالح والعلاقات الشخصية والانتماءات وحتى الولاءات لها دور في كثرة العزل والوساطة لتولي المناصب القيادية، وكذلك وجود الشفاعات في البلاط بشكل صريح.

تذكر El Cheikh (2004) في دراستها بعنوان بلاط الخليفة المقتدر: فضاؤه وشاغلوه أو ساكنوه،بأن القصر أو الدار هو المقر الرئيسي للخليفة العباسي، وهو المكان الذي يجمع عدداً من الساكنين فيه كالموظفين المقيمين، ومنه يتفرع العديد من المباني والغرف والدهاليز والقاعات والأجنحة(320–321،332 p).فقد كانت دار الخلافة بمثابة مقر إقامة للخليفة وعائلته ذكورا وإناثا والمقربين له، وحتى حاشيته الملكية والحراس الشخصيين والخدم (El Cheikh, 2004, p 321-324; Van Berkel, 2007, p 140; 2016: p 6). أما البلاط فهو دار القرارات، وهو مجلس الخليفة والمجمع الأساسي لتمثيل السلطة كمركز إداري للدولة، ويتم اجتماع الخليفة مع قيادات الدولة من الوزراء والكتاب والقضاة والحجاب وقادة الجيش، وحتى الأدباء والشعراء والأعيان بمختلف مكانتهم الإدارية والسياسية والاجتماعية، مع وجود الحراس والحجاب المحيطين في بلاطه، وكذلك تتم في البلاط المراسم والتشريفات العامة في الدولة(El Cheikh, 2004,p 321-324; Van Berkel, 2007, p6; 2016, p,183-184,189). ويمكن الإشارة بأنه بغض النظر عن مكان تواجد الخليفة واستقراره سواء في القصر أو البلاط، فإن المقربين له ومن ذوي النفوذ والسلطة في الدولة لهم حق الوصول اليه والتواصل معه بسهولة بشكل مباشر أو عن طريق من يمثلهم.

يشير سعيد (1979) بأن مركز السلطة في إدارةالدولة العباسية منذ نشأتها قد تركزت في ثلاث قوى وهي سلطة الخليفة الذي يمثل شرعية الحكم، والسلطة الادارية–الوزراية والسلطة العسكرية(ص 101–135).وفي الإطار نفسه تتصورVan Berkel (2007 ;2016) في دراساتها عن عهد الخليفة المقتدر، بوجود شبكة من العملاء داخل البلاط العباسي، وهذه الشبكة غالبا ما تكون منظمة في توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، والتي ستستمر وتتحور في التشكيل

لتنتج تفاوت واضح بين امتيازات ونفوذ الموظفين الإداريين والعسكريين وكذلك النساء(2-15;181-191 p).فمن منظور هذا البحث فإن هيكل بلاط الخليفة المقتدر مقسم إداريا وسياسيا واجتماعيا لعدة وكالات[1] تمثل البيروقراطية، والتي تتشكل من مجموعة من النخب وهي كالتالي:النخب الوزارية (ذوي النفوذ الوزاري)،النخب العسكرية (ذوي النفوذ العسكري)، النخبالنسائية (حاشية الخليفة النسائية).إن هذه الدراسة تفترض أن وجود هذه الوكالات جميعها باختلاف صلاحياتها وقربها من الخليفة، قد شكلت مجالا للتنافس والفتن والمؤامرات، خاصة أن المجال البيروقراطي قد أوجد مسرح احتكاك وصراعاً بين كبار الموظفين البيروقراطيين من مختلف الوكالات السابقة، والذي كان له آثاره ومن أهمها ممارسة الشفاعات والوساطات، وهذا موضوع هذه الدراسة.

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي التاريخي لدور النخب البيروقراطية في الوساطة والشفاعة الدنيوية في عهد الخليفة المقتدر. وتفترض الدراسة بأن البيروقراطية قد كانت ممارسة نمطية معمولا بها، فخلقت جوا من التفاوت في الامتيازات والصلاحيات والإمكانيات، ومن ثم التنافس والندّية. وبالتالي أدت لوجود الوساطة والشفاعة الدنيوية عن الأفراد والجماعات في بلاط وقصر الخليفة العباسي. وفي هذا الإطار تبرز أهمية المكانة الاجتماعية والسياسية والإدارية وقربها من الخليفة أو النخبة الأرستقراطية في الدولة وذوي السلطة، والتي لها دور في إيجاد ونجاح مختلف الوساطات أو الشفاعات أو فشلها.

إن عهد الخليفة العباسي المقتدر يمثل نموذجا لهذه الدراسة، وذلك لعدة اعتبارات:

أولا: عرف الخليفة المقتدر بصغر سنه، فقد تولى الخلافة وهو لم يبلغ سن الرشد، فصغر سنه جعل التدخلات في حكمه واضحة خاصة بوجود الوصايا عليه، بالتالي فإن عهده يعتبر عهد لتدخلات النخب.

ثانيا: وجود تحركات واضحة لطاقم عمل غير متجانس للموظفين من البلاط والقصر العباسي، ومنهم الوزراء، الحجاب، قادة الجيش والشرطة، الحريم، العبيد، الخدم، وجميع هؤلاء يعتبرون جزء من حاشية الخليفة وكبار موظفي الدولة.

ثالثا: ورود أخبار في المصادر التاريخية والأدبية وكذلك كتب التراجم، تشير إلى تفاصيل عهد الخليفة، تفيد من حيث كثرة ممارسات التعيين والعزل والعقوبات والجلوس للمظالم، سواء أكانت من الخليفة نفسه أو معاونيه.

رابعا: يمثل الخليفة شخصية تعتمد على حسن النية والثقة في كبار الموظفين وأفراد العائلة المتمثلة في والدته، وهذا صراحة قد أدى لإيجاد تنافس وظيفي وصراع ومؤامرات وتمايز على أساس قربهم من الخليفة. مما دعم الدراسة في رصد تحركات ودور وأثر النخب البيروقراطيةفي لعب دور الوسيط والشفيع عند الخليفة، التي يبدو أن لها تأثيراً في صنع القرارات بشكل صريح.

إن وجود كل هذه الاعتبارات السابقة والأعداد المحيطة بالخليفة من الموظفين أو العائلة والحاشية باختلاف مكانتهم ومناصبهم وانتماءاتهم، له دور في الاحتكاك المباشر وغير المباشر في عملية اتخاذ القرارات، لأنه على الرغم من وجود توتر في صورة ومكانة الخليفة المقتدر في المصادر التاريخية الإسلامية، إلا أنه يجب التأكيد على كون الخليفة هو الذي يملك كافة الصلاحيات المطلقة والأولى والأخيرة في الدولة باعتباره رئيسا لها. لكن من الطبيعي أن يكون للنخبة نوع من التأثير على قراراته (El Cheikh, 2004, p 332; Van Berkel, 2016, p 182-184). وقد كان لتداخل معايير

السياسة البيروقراطية من مرونة وإعادة تشكيل للقرارات والقوانين دور في تذبذب وتداخل مهام النخب البيروقراطية، وهذا ما أوجد انقسامات وتداخل بين صلاحياتهم وامتيازاتهم بشكل واضح. لذلك فإن المعيار الحقيقي لاستمرار ونجاح النخب البيروقراطية هنا، هو العمل على بناء قاعدة قوية في البلاط، وذلك عن طريق وسيلة واحدة وهي التقرب والقرب من الخليفة.

تتناول الدراسة أولا مفهوم الشفاعة والوساطة لغة واصطلاحا، وأنواعها وأنماطها المختلفة، وذلك لفهم طبيعة هذه الممارسة بين أوساط وأفراد بلاط الخليفة المقتدر. كما يعرض المحور الأول من الدراسة نفوذ السلطة الإدارية المتمثلة في الوزراء ودور شفاعاتهم ووساطاتهم. أما المحور الثاني فيتناول تدخل المؤسسة العسكرية باختلاف مراكز ووظائف أفرادها من قادة الجيش والحجاب، ودورهم في تفعيل مثل هذا النوع من الممارسات في الشفاعة والوساطة. أما المبحث الثالث فسيتطرق ويناقش وكالة حاشية الخليفة النسائية وتدخلاتها في الوساطات والشفاعات، وما ترتب عليها من آثار اجتماعية وإدارية.

مفهوم الشفاعة والوساطة وأنماطها

يذكر ابن منظور(1993) بأن الشفاعة هي طلب الأفراد في حاجة يسألها لغيره. فطالب الحاجة هو الشّفيع، والشّافع هو من طالب بحاجة غيره (ج 8،ص 184). فيقال: "تشفعت بفلان الى فلان فشفعني فيه"، والْمُشَفّعُ هو من يقبل حاجة أو سؤال الشافع لغيره (ابن الأثير، 1979،ج 8،ص 184).ويشيرالأصفهاني (1991) بأن الشفاعة مرتبطة بطلب العون الى الآخر ليكون ناصرا له، وسائلا عن حاله ولتحسين وضعه أو مصيره، وهي غالبا تسأل أو تطلب لمن هو أعلى منزله ومكانة لمن هو أدنى (ص458).وبالمثل يوضح الفيروزابادي (2005) بأن الشفاعة هي الاعانة على المرء وعليه على العداوة (ص734).فالشفاعة هي ما يكون فيها وساطة لصالح أفراد آخرين لما فيه من منفعة ومصلحة أو دفع مضرة أو عقوبة.

وتنقسم الشفاعة إلى نوعين: الشفاعة الأخروية وهي مرتبطة بشفاعة الرسول الكريم للمسلمين في اليوم الآخر (ابن خزيمة، 1994، ج 2،ص 588–889;ابن تيمية، 2002، ج 2، ص 588–589)[2]. أما الشفاعة الدنيوية وهي السؤال في العفو عن الذنوب والأخطاء وتخفيف ما يتم عليها من عقوبات فيما يتعلق بأمور الدنيا (سلامة،2013،ص 13;عبد ربه، 2018،ص 72–73)، وهذا النوع من الشفاعة ينقسم الى نوعين: شفاعة حسنة وهدفها السعي بالخير وقضاء حاجات المشفوع لهم، أما الشفاعة السيئة فهي ما تكون بنية الشر والعداوة، وإلحاق الضرر في المشفوع له وينتج ويترتب عنها السوء وتعطيل الأمور والعقاب أحيانا (سلامة،2013،ص13;عبد ربه، 2018،ص 72–73).

وقد يكون للشفاعة الدنيوية عدة أسباب ومنها الدينية نيل الأجر والثواب من الله تعالى، وأسباب سياسية وهي مرتبطة بأوضاع الدولة السياسية أي وجود الأمن والاستقرار أو بالحروب والتمرد والثورات وتهدف إلى رفع الإيذاء أو شفاعة للعفو عن الثوار والمساجين والمتمردين عند أصحاب النفوذ كولي الأمر كالحاكم أو الخليفة أو الوالي وكبار رجالات الدولة، وأسباب إدارية ومن أهمها الوساطة لشغل مناصب قيادية في الجهاز الإداري والتشريعي في الدولة. والأسباب الاجتماعية ومنها ما يكون مرتبطاً بالوشائج الاجتماعية كشفاعات الأنسباء وذوي النسب، ومنها ما يكون لقضاء

الديون وفك الأسر (سلامة،2013،ص 37–39;عبد ربه، 2018،ص 75–78;الجبوري، 2023،ص 1490–1491). فيشير سلامة (2013) إن كل أنواع الشفاعات الدنيوية –الحسنة والسيئة– قد استخدمت عدة معاني أخرى للدلالة عليها في العصر الحديث ومنها التوصية والواسطة والتزكية. وأن المصطلحات السابقةهي وسائل مهمة للأفراد لتخفيف عقوباتهم أو التجاوز عنها، أو تستخدم بقضاء حاجاتهم الشخصية (ص33).

أما الوساطة فإنها أوسط الأماكن وبين الأطراف، أي يكون في الوسط في موقعه ما بين الطرفين، فيكون فلان وسيط عند قومه في الحق والعدل (ابن منظور، 1993، ج 7،ص 430;نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية، 1972، ج 2،ص 1031)، فيقال وساطة فلان أي هو الوسيط لديهم في الحق على الباطل (نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية، 1972، ج 2،ص 1031). والوسيط كذلك هو من وقع ما بين طرفين متخاصمين وباستطاعته تغيير ما وقع ما بين الطرفين (الفيروزابادي، 2005،ص 592).فالوساطة إذن هي التدخل في الخلاف أو النزاع من أجل إنهائه أو حل المشكلة – كالتسويات. وقد كان لاستخدام مصطلح الوساطة والوسيط أهمية كبيرة كون الشفاعة والوساطة ممارسات هي نتائج للبيروقراطية.فحتى تكون شفيع أو شافع أو وسيط لأفراد عند الخليفة أو ذوي القرار، لابد أن تكون من النخب ذات الحظوة عند الخليفة. وفي هذه الدراسة سنجد أن استخدام جميع المصطلحات السابقة وارد على حسب الحوادث والممارسات وأهدافها.

النخب الوزارية (ذوي االنفوذ الوزاري)

يعتبر الوزير هو المسؤول المدني الأعلى منزلة ومكانة وصلاحياتٍ ونفوذاً في الدولة. وقد وجد هذا المنصب منذ بداية تأسيس الدولة العباسية، باختيار حفص بن سليمان–أبو سلمة الخلال–(ت.132هـ/749م) كأول وزير عباسي(ابن الأثير،1997،ج 4، ص 397; الدوري، 1997،ص 42–45).وسيكون لمنصب الوزير والوزراء نفوذ بشكل واضح في العصر العباسي الأول، وقد استمر أثر هيمنة الوزارة ومكانتها كوظيفية لها سلطة وحظوة وصلاحيات واسعة في العصر العباسي الثاني. فالوزير كانت له سلطة وصلاحيات كبيرة، فهو في أعلى السلم الإداري–السياسي بعد الخليفة (القحطاني، 2015، ص 329–6330 ,Van Berkel, 2016, p;). وإن تحركات وتدخلات البيروقراطية وتفصيل دوائرها ووكالاتها تبدو جلية في عصر الخليفة المقتدر وقد توضحت ملامحها منذ وفاة الخليفة المكتفي بالله (ت.295هـ/908م)،وذلك متمثل في اجتماع مجموعة من النخبة من رجال الدولة لاختيار الخليفة القادم أو المنتظر، غير إن الأحداث التاريخية في العام نفسه رجحت وجود كفتين الأولى ترشح عبد الله بن المعتز(ت.296هـ/909م) (التنوخي، 1971،ج 5، ص 64–68؛ ابن ماسكويه، 2002، ج 5، ص 52– 56؛ الصابي، 1958، ص 131–132)،إلا أن الكفة الأخرى التي ترجح اختيار المقتدر كانت بقيادة الوزير العباس بن الحسن (ت.295هـ/908م) وعلي بن محمد بن الفرات (ت.312هـ/924م)، والتي كانت دوافعها صغر سن المقتدر، بالتالي يسمح لهم ذلك في جعله يمثل السلطة الاسمية فقط للخليفة، أما السلطة الفعلية فتكون بأيديهم (التنوخي، 1971،ج 5،ص 64–68;الصابي، 1958،ص 131–132). وكان ذلك بدعم ومباركة السيدة شغب(ت.321هـ/933م) التي كان هدفها حماية ابنها وتمكينه من الخلافة.

فقد كان لوالدة الخليفة دور في التشاور والتدخل مع كبار الدولة من جماعةعلي ابن الفرات لاختيار ابنها للخلافة، وقد شارك في أخذ البيعة صافي الحرمي (ت.298هـ/910م) وهو مولى المعتضد بالله (ت.289هـ/902م) (القرطبي، 1967، ج 11، ص 28;الصابي، 1958،ص 131-132;ابن الأثير، 1997، ج 6، ص 564).وقد تم توزيع المهام والصلاحيات وفي مقدمتها الوزارة حيث تقلدها ابن الفرات، ومؤنس الخادم (ت.231هـ/933م) على الشرطة، وعبد الله بن على بن محمد بن أبى الشوارب (ت.311هـ/923م) على القضاء، والدواوين قلدها إلى جعفر بن محمد أخ علي بن الفرات(ت.297هـ/909م)، والحجابة لنصر القشورى (ت.316هـ/928م)(القرطبي، 1967،ج 11، ص30-33). ويذكرأنه بعد تولي المقتدرالحكم، أن والدته وجهت كلمات لابن الفرات فوصفت مكانته بمثابة والد للخليفة (التنوخي، 1971،ج 5،ص 67;الصابي، 1958،ص 132).والواضح أن جهود ابن الفرات لم تذهب سدى، فتمت مكافأته بأن خلعت الوزارة له، فمكنت له أموال وخزائن الدولة (القرطبي، 1967، ج 11، ص 128-129;التنوخي، 1971،ج 5،ص 67 – 68;الصابي، 1958،ص 132).وهذا ليس إلا دليلاً على قرب ومكانة ابن الفرات، وإحساس السيدة وابنها بالفضل لموقف ابن الفرات في عملية اختيار وتعيين الخليفة المقتدر، بل ونفوذه في البلاط. ومن هنا يمكننا دراسة بيروقراطية الوزارة ابتداء من وزارة علي ابن الفرات.

فالوزير بوظيفته هو المسؤول الأول والأخيرعن توفير الأموال وتغطية التزامات الدولة من رواتب الجند والعمال والخدم والحاشية ونفقات البلاط والقصر بشكل عام، وإيجاد احتياطي في الخزينة المركزية، وكذلك له الصلاحية الإدارية من عزل وتعيين العمال والقضاة وقادة الجيش ورؤساء الدواوين وكذلك تحديد وفرض الضرائب، بل قد يكون مفوض من قبل الخليفة للتوقيع أو الختم على الكتب والخطابات الرسمية للدولة (VanBerkel, 2007, p 6)، فهو بذلك نائب الخليفة في إدارة شؤون الدولة. وقد كان لالتزاماته الشاقة والمعقدة دور في إيجاد وسائل وممارسات شرعية أو غير شرعية لتأدية واجبه أمام الخليفة والموظفين الإداريين منهم والسياسيين والعسكريين وكذلك حاشية الخليفة في الدولة. فمتطلب اختيار الوزير كفاءته في الجمع بين المهارات الإدارية والخبرة المالية في التنظيم الإداري وجمع الأموال. فتذكر المصادر التاريخية بشكل عام بأن عهد المقتدر قد شهد عزل وتعيين اثنا عشر وزيرا (ابن الجوزي، 1992، ج 13، ص61-62; الدوري، 1997،ص 194). ويذكر في ذلك عاصم الراوي (2012) بأن مشورة ذوي المناصب كان لها دور فاعل في عهد الخليفة المقتدر، ومنها ما كان في تنصيب وإقصاء ذوي المناصب الإدارية ومنهم الوزراء نتيجة ما استجد في الدول من ظروف واضطرابات. (ص 101-114).فكان بعض الوزراء قد تولى منصب الوزارة وعزل عدة مرات، وعند عزل ومحاسبة الوزراء المعزولين، كان لابد أن يعزل ويحاسب معهم أتباعهم وحاشيتهم، وهو ما حصل صراحة مع الوزير ابن الفرات والوزير علي بن عيسى بن الجراح(ت.334هـ/945م) وأتباعهم (الصابي، 1958،ص 70-71، 331،335; شادي، 2017،ص 240). فآل الفرات والجراح يمثلون عائلتين متنافستين في النفوذ الإداري منذ منتصف القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي (خلوف، 2000،ص1-282;عبد الله، 1996،ص 251-346; Van Berkel, 2007, p 6).

يشير كل من الصولي (1958) والحموي (1995) بأن آل الفرات أصولهم من قرية بابلي صريفين، والتي تقع في النهروان الأعلى في العراق (11; ج 5،ص 324). وكان أول من اشتهر منهم هو أحمد بن محمد ابن موسى بن الفرات، الذي كان قد تقلد منصب الكتابة وعرف بتميزه في الحساب (الصابي، 1958،ص 12)، ومنه سيتوارث مكانته الإدارية أبناء عمومته وأقاربه في خدمة السلطة الإدارية (ابن ماسكويه، 2002، ج 5،ص 66؛ المقدسي، 1958،ص 46؛ عبد الله، 1996، ص 258–259)، فقد ترأس أحمد بن محمد بن الفراتديوان المال وديوان المشرق والمغرب، وأنشأ ديوان الدار في عهد الخليفة المعتضد (الصابي، 1958،ص 148؛ الصفدي، 2000، ج 8،ص 87).وفي عهد الخليفة المقتدر ترأس أخوه علي بن الفرات الدواوين من بعده ومن ثم تقلد منصب الوزارة (الصابي، 1958: ص 249)، وبالمثل الفضل بن جعفر بن الفرات الذي ترأس دواوين المشرق والسواد، وتقلد الوزارة سنة 319هـ/931م (ابن ماسكويه، 2002، ج 5، ص 220، 291، 309، 460، ج 6، ص 16؛ الصابي، 1958، ص 229، 340؛ المقدسي، 1958، ص 102–113؛ عبد الله، 1996، ص 258–259).

وبالرجوع للروايات التاريخية نرى أن الوزير علي ابن الفرات وُزِّر ثلاث مرات في عهد المقتدر، وفي كل مرة نرى آثار البيروقراطية في البلاط العباسي. فيشير الدوري (1997) في ذلك أن العرف السائد كان أن الوزير يختار أصدقائه والمقربين له لتوظيفهم في المناصب الإدارية (ص 192). فوزارة ابن الفرات الأولى كانت عام 296هـ/908م، فالواضح أنه حاول ضم النخبة الإدارية والقيادة ضمن نطاق ولاءاته، عن طريق المحسوبية، أي أنه عمل على إيجاد شبكة شخصية تخدم مصالحه من المقربين له. ومنهم تعيين ابن أخيه الفضل بن جعفر بن الفراتالكاتب (ت.327هـ/938م) على ديوان المشرق، واستمرار صلاحيات أخيه أحمد بن الفرات (ت.290هـ/902م) على ديوان القصر، والتي كان يرأسها منذ عهد الخليفة المعتضد، وكذلك كنا قد ذكرنا مسبقا تقليد جعفر بن محمد أخ علي بن الفرات على الدواوين عامة.وكان لتدابير الوزير ابن الفرات دور في القضاء على بعض القيادات التي قد تشكل خطر على نفوذه وصلاحياته ومنهم ما عمله مع الحسين بن حمدان (ت.306هـ/918م)، الذي كان قد سعى لعزل المقتدر وانتخابابن المعتز، وكان له دور في القضاء على الوزير العباس بن الحسن وفاتك المعتضدي سنة 296هـ/908م (ابن مسكويه، 2002،ص ج 5، ص 55؛المقدسي، 1958،ص 5;الزيديين، 2003، ص 95–97). وفي حادثة ملاحقة ابن حمدان من قبل الجيش المقتدري، نرى ابن حمدان قد استعان بوساطة الوزير ابن الفرات، وذلك للوساطة في أمره عند الخليفة المقتدر والتشفع له، وبالفعل قد عمل ابن الفرات بالتشفع عنه اذ أن الخليفة قد رفع عنه حكم ملاحقته، وأمن على دخوله بغداد، ومن ثم تمت ولايته قم في خراسان (المقدسي: 1958،ص 6،7; ابن مسكويه، 2002، ج 5، ص 65،90). وبالمثل ما حصل مع يوسف بن يعقوب بن حماد (ت.297هـ/ 910م)، الذي كان قد وُلِّيَ على قضاء واسط والبصرة ومن ثم بغداد(ابن مسكويه، 2002، ج 5، ص 65 ،90;المقدسي: 1958،ص 6–7).والذي ذكر أن ولده محمد (ت.320هـ/932م) كان من أنصار ابن المعتز، فأمر بالقبض عليه (ابن مسكويه، 2002،ج 5، ص 66;المقدسي، 1958،ص 5). فاستعان يوسف القاضي بالوزير ابن الفرات للتشفع عن ابنه عند الخليفة والإفراج عنه، وبالفعل تشفع ابن الفرات له أمره، فتم العفو عن محمد بشرطين الأول نفيه

بمنزله والثاني تسديد مبلغ مئة ألف دينار (ابن مسكويه، 2002،ج 5، ص 66;المقدسي، 1958،ص 6).وكذلك قد ولي سليمان بن الحسن بن مخلد (ت.332هـ/943م) الدواوين عام 298هـ/910م كنائب للشؤون الإدارية عن الوزير (الصابي، 1958،ص117)، لكن النظام البيروقراطي قد ينتج وشايات ومؤامرات من أجل المصلحة الشخصية، اذ إن سليمان بعدما أصبح ذا حظوة ونفوذ، مارس الوشاية على ابن الفرات كي يعزله من الوزارة ليحصل هو عليها، حيث كان سليمان قد شرع بكتابة رقعة بخطة يسعى فيها إلى الإطاحة بابن الفرات وأتباعه وأمواله، فسقطت منه فحملها الصقر بن محمد الكاتب لابن الفرات، فباءت محاولة سليمان بالفشل بكشف أمره وعزله والقبض عليه ومن ثم عفي عنه بوساطة ابن الفرات(الصابي، 1958،ص 44 ;الصفدي، 2000، ج 15،ص 224).

فالواضح أن شفاعة ووساطة الوزير قد يكون هدفها أولا التقرب من الخليفة والحصول على ثقته، وثانيا استغلال مهارات الأفراد والقيادات بما يضمن استمرار نفوذه، ومن شأنه الاستفادة من خبراتهم لما لهم من حنكة إدارية وسياسية. وقد كان الوزير غير معفي عن العزل والمساءلة، وغالبا ما كان يحدث الأمر نتيجة فشله بتسديد الالتزامات المالية، أي مواجهة عجز مالي. ففي حادثة عزل ابن الفرات في وزارته الأولى، يتبين لنا بأن عجزه عن تسديد النفقات وكذلك عن القضاء عن الثورات التي حصلت من قبل العامة الذين كانوا قد نهبوا دار الخلافة ودخلوا قصر الوزير صادروا ماله وممتلكاته، فما كان من الخليفة إلا عزله عام 299هـ/911م (ابن ماسكويه، 2002، ج 5،ص 72-73;الصابي، 1958،ص 28-45).

ان عملية التخلص من الخصوم خاصة من قبل ابن الفرات كانت واضحة، فذلك ما كان في وزارته الثانية (304هـ/916م) قد أمر بالقبض على علي بن عيسى وأخوته وكتابه وعماله وصودرت أموالهم، ما عدى عمال أصبهان والبصرة والتي كان عليها أبي الحسن وأبي الحسين أبناء أبي البغل، وذلك لوساطة السيدة وقهرمانتها أم موسى لما لهما من مكانة عندهما (المقدسي، 1958، ج 5،ص 74). وبعد عزل ابن الفرات تم تعيين حامد بن العباس (ت.311هـ/923م) على الوزارة، فبغض النظر عن كفاءته لهذا المنصب، يمكن الإشارة إلى أن اختيار حامد للوزارة كانت بوساطة وتزكية قسيم الجوهري، وهو من المقربين من والدة الخليفة، والمشرف على ضياعها (الصابي، 1958،ص 38; فيض الله، 2013، ص 119; شادي، 2017،ص 236).وكذلك في وزارته الثالثة (311هـ/923م) فقد كلف ابنه المحسن عملية التخلص ممن يشكل خطورة عليه وذلك بالقبض على بعض الأسماء ونكبتهم وإبعادهم، ومنهم القضاة، وأصحاب الدواوين، والعمال، والحجاب، وجميعهم قد انتهى الأمر بهم بعزلهم وسجنهم ومصادرة أموالهم (الصابي، 1958، ص 52، 48، 180؛Van Berkel, 2016, p185-186).

فالحادثة التي تهمنا هنا هي في مسألة حبس علي ابن الفرات بعد وزارته الثانية، والتي كان يمثلها الوزير محمد الخاقاني وابن ثوابة الأنصاري وهو المسؤول عن مساءلة ومحاسبة ومطالبة الوزير المخلوع بالأموال (الصابي، 1958،ص 118-122). فقد لجأ ابن ثوابة إلى أم موسى لأخذ الإذن والتوسط له في طلب موافقة كل من الخليفة ووالدته بالتضييق على ابن الفرات. وهذا ما ذكره التنوخي (1978) في أن ابن ثوابة سألها بالرجوع إلى السادة لتنفيذ العقاب(ج

5،ص51)، فيتوضح أن السادة الذين قصدهم ابن ثوابة هنا هم النخبة الأرستقراطية من ذوي القرار والتدبير، وهم كالتالي: الخليفة، والدته، وخالته خاطف، ودستنبويه أم ولد المعتضد (الصابي، 1958،ص 119; التنوخي، 1978، ج 5،ص 309). وبالفعل تم اعطاءه الصلاحيات المطلقة لتنفيذ العقوبة المستحقة على ابن الفرات (التنوخي، 1978، ج 5،ص 52). ويتوضح بأن التضييق والحبس والتعذيب كان يحتاج إلى أخذ إذن من ولاة الأمر ومنهم النساء اللاتي كان لهن كلمة مسموعة، ومنهن قريبات الخليفة.

ويذكر في ذلك ابن الفرات في أيام تعذيبه عن سوء المعاملة والتقييد والتضييق، وقد كان بدر الحرمي مع الغلمان المجتازين لمكان حبسه، فاستغاث به ابن الفرات حين طلب منه مخاطبة السادة، وتذكيرهم بخدماته وأعماله الحسنة التي قدمها لهم وللدولة خلال وزارته السابقة، فما كان لبدر إلا التشفع في أمره عند الخليفة وبيان ما لاقاه من معاملة سيئة وتعذيب، فرفع عنه الذل (التنوخي، 1978، ج 5، ص 53–54). وقد كان لتدخلات ووساطات الكتاب في الصفح عن المعتقلين، ومنها محاولة الكاتب أحمد بن عبد الحميد للصفح عن ابن الفرات بعد عزله وسجنه، وذلك نتيجة لأعماله التعسفية في القبض والعزل والعقاب للعمال والقادة والحاشية(الصابي، 1958،ص 111–113).فما سبق ذكره يؤكدوجود نوع من الوساطة التي كان يمثلها الغلمان والحجاب والكتاب فيما يخص التشفع والوساطة لتحسين وضع المسجونين من ذوي النفوذ، ومنهم الوزير ابن الفرات.

وكمثل بني الفرات كان بنو الجراح، الذين عرفوا بأصولهم الفارسية من ولد دارا بن دارا، وهو أحد ملوك الفرس (ابن حزم، 1962،ص 512)، فعرفوا بكفاءتهم السياسية والإدارية ومؤهلاتهم العلمية، فترأسوا المناصب الإدارية لدى الخلفاء في العصر العباسي الثاني(ابن النديم، 1997،ص 161؛التنوخي، 1978، ج 1،ص 212، ج 8،ص 33؛ الصفدي، 2000،ص ج 13،ص 291). وقد برز منهم الحسن بن مخلد (ت.269هـ/882م) في عهد الخليفة المعتمد على الله وتولى منصب الوزارة في عام 263هـ/876م، وقد كان قبل ذلك كاتبا لكل من الخليفة المتوكل والموفق (ابن الأثير، 1997، ج 6، ص 163،158؛ الصفدي، 2000، ج 12،ص 167؛ الزركلي، 2002، ج 2،ص 224).وفي عهد المعتضد تولى محمد بن داود بن الجراح (ت.296هـ/908م)، الذي كان من قبل أحد كتاب الخليفة المستعين (ت.252هـ/866م)، في عهد الخليفة المعتضد في سنة 286هـ/899م تقلد ديوان المشرق (الطبري، 1967، ج 10،ص 73؛ التنوخي، 1971، ج 4،ص 72؛ الصفدي، 2000، ج 13،ص 291). ومن ثم سيوزر داود للمعتز بالله سنة 296هـ/908م (الطبري، 1976، ج 11،ص 31؛ ابن النديم، 1997:ص 161). وكذلك وجد من آل الجراح علي بن عيسى الذي عُين على ديوان المغرب في عهد المعتمد، وخلع عليه الوزارة الخليفة المقتدر مرتين الأولى عام 301هـ/913م، والثانية عام 314هـ/926م (الطبري، 1976،ج 10، ص 73؛ ابن ماسكويه، 2002، ج 5،ص 79–98؛الزيديين، 2003، ص -46 48، 55–62). ويشير ابن النديم (1997) الى استمرارية بني الجراح في الإدارة، ومنهم أبو القاسم عيسى وأبو نصر إبراهيم –أبناء علي بن عيسى–، وأعمامه عبد الرحمن وعلي ومحمد، وقريبهم أبو القاسم عبد الله بن علي (ص161;خلوف، 2000،ص 19–88).

وقد عرفأن علي بن عيسى حصوله على رتبة سياسية إدارية منذ عهد الخليفة المعتمد، وكذلك قد كان من أشد معاصري ومنافسي الوزيرابن الفرات، وزاد ذلك التنافس بشكل صريح في عهد الخليفة المقتدر(الحموي، 1995، ج 4، ص1823). فيشيد ابن الفرات صراحة بكفاءة ابن عيسى الإدارية في ترأسه للدواوين ومنها ديوان المغرب وكذلك لتقلده منصب الوزارة (الصابي، 1958، ص 315). ويشير ابن مسكويه (2002) بأن ابن الفرات كان له دور في تأليب الخليفة المقتدر ضد ابن عيسى، الذي قيل أن له ميول في ترجيح أفضليةابن المعتز، وقد شارك سوسن الحاجب في إقناع الخليفة في ذلك وقبض من ذلك خمسة آلاف دينار، فقد أصدر الخليفة أمراً بنفي علي بن عيسى إلى منطقة واسط (ج 1،ص 7، ج 5،ص 58–59، 64). وهنا تأتي وساطة مؤنس الخادم في إقناع الخليفة في العفو واختيار وتوزير علي بن عيسى في وزارته الأولى، ولكن سيتم إقالته واستبداله بابن الفرات في عام 304هـ/916م والأمر بسجنه (ابن النديم، 1997،ص 161؛ابن الجوزي، 1992، ج 13،ص 166).

وفي عام 314هـ/926م تولى علي بن عيسى مرة أخرى من بعد الوزير أحمد بن عبيد الله الخصيبي (ت.328هـ/939م) الذي أساء الإدارة فعزل (ابن ماسكويه، 2002، ج 5،ص 215–217؛ الصفدي، 2000، ج 7، ص 113). وبالمثل سيكون مصير علي بن عيسى العزل بعد تقليله نفقات القصر والبلاط والحاشية ونفقات الجيش، فتمت مناظرته ومساءلته من قبل الوزير ابن الفرات، وذلك للإقرار عن الأموال والنفقات وإرجاع ما قام بمصادرته في فترة وزارته، وكذلك تم اتهامه بالتآمر ضد الشرعية لميله ودعمه للقرامطة الذين كانوا قد دخلوا البصرة فنهبوها وأحرقوها عام 311هـ/923م (ابن ماسكويه، 2002، ج 5،ص 164–165؛الصابي، 1958،ص 313؛ الزيديين، 2003، ص 102–108).وقد كان لأعمال المحسن بن علي بن الفرات التعسفية في تعذيب وسوء معاملة علي بن عيسى وقت حبسه، دور في بعض التدخلات ومنها ما سيتم الاشارة اليه عنتدخل أم الخليفة في رفع الظلم عنه. فما كان من الوزير ابن الفرات إلا مكاتبة الخليفة والتشفع لعلي بن عيسى، فصفح عنه الخليفة وتم إبعاده إلى مكة ومن ثم إلى صنعاء اليمن (ابن ماسكويه، 2002، ج 5، ص 164–174؛ التنوخي، 1971، ج 4،ص 222). ومهما يكن من أمر، وبقدر تدخلات علي بن الفرات في الشفاعة عند الخليفة، فالواضح أنه في شفاعاته عن علي بن عيسى لا تشير إلا لمصلحته، وكان واضحاً في وساطته الأولى التآمر مع سوسن الحاجب، وفي الثانية لأجل ابنه المحسن الذي أسرف في التعامل مع علي بن عيسى عند حبسه، فيشير في ذلك ابن ماسكويه (2002) أن ردة فعل ابن الفرات لابنه المحسن كانت كافية لتوضيح خوفه من نفور الخليفة ونكبتهم، فقال ابن الفرات صراحة بأن المحسن قد جنى عليهم بما فعل (ج 5، ص51)، وفي ذلك دلالة واضحة خوفه من الخليفة، فأقبل على التشفع.

وقد تولى وتتابع على المناصب الإدارية كذلك عائلة فارسية أخرى ذات صيت واضح في العصر العباسي، وهي آل خاقان، الذين تولوا منصب الكتاب في الدواوين، ومنهم يحيى بن خاقان (ت.240هـ/854م)(الطبري، 1967، ج 9، ص 185؛التنوخي، 1978، ج 2،ص 125؛الصفدي، 2000، ج 12،ص 27، 51)، وابنه عبيد الله يحيى بن خاقان (ت.263هـ/876م) (الطبري، 1967، ج 9، ص 185؛التنوخي، 1978، ج 8، ص 12–16، 51–53، 197)، وكذلك

ومزاحم بن خاقان (ت.254هـ/868م)، وابنه أحمد (ت.254هـ/868م)، وعبد الرحمن بن خاقان (الكندي، 2003، ص 157؛ التنوخي، 1978، ج 8، ص 171–172؛ البغدادي، 2002، ص 568)، وبالمثل كان للفتح بن خاقان (ت.247هـ/861م) نصيب في تولي إدارة بريد أخبار العامة والخاصة في سامراء، وإمارة الشام، ومن ثم الوزارة في عهد الخليفة المتوكل (الطبري، 1967، ج 9، ص 184؛ابن مسكويه،2002، ج 4،ص 298–299؛الذهبي، 1985، ج 12،ص 82؛ الكتبي، 1973، ج 3،ص 177؛الزركلي، 2002، ج 5،ص 133).

وفي عهد الخليفة المقتدر، تولى الوزارة محمد بن عبيد بن يحيى بن خاقان وذلك بعد عزل الوزير ابن الفرات للمرة الأولى سنة 299هـ/911م –وذلك بوساطة مؤنس –صاحب الشرطة آنذاك–، والذي كان قبلها قد تقلد ديوان الضياع (الطبري، 1967، ج 11،ص 201؛ التنوخي، 1971، ج 8، ص 93–121). وقد كان للخاقاني أثر سلبي في الإدارة، فقد جعل الصلاحيات بيد أتباعه ومنهم أولاده وكتابه الذين تنقصهم الكفاءة والخبرة الإدارية. وقد أورد كل من الطبري (1967) والمقدسي (1958) أنه قد كثرت في وزارة الخاقاني عملية عزل وتولية العمال على الولايات الإسلامية وذلك على أهواء جماعته وأطماعها ومصالحها، ففي واسط وحدها تم عزل عدد كبير من العمال خلال فترة لاتزيد عن شهر. وفي ذلك أيضا يذكر ان أن الخاقاني كان قد أسرف في استخدام الوساطة والتشفع في وزارته، واذا سأله الناس حاجة يدق صدره (تعهد له بانفاذ الأمر) ويبدي استعداده لخدمتهم. وكانت نهاية وزارته بسبب عدم قدرته على استيفاء استحقاقات قادة الجيش، فعمد الخليفة على عزله عام 311هـ/923م(ج 11،ص 201؛ ص12).

وهنا تجب الإشارة إلى أن الوساطة والتزكية لتولي المناصب الإدارية بشكل عام قد مورست من قبل الأفراد بمختلف مكانتهم الاجتماعية والسياسية والإدارية، ابتداء من كبار قادة الدولة وانتهاء بالحاشية. فخلافة المقتدر كثرت فيها الوساطة والتشفع والمؤامرات، وكان البيروقراطيون يصارع للحصول على مكاسب وصلاحيات ونفوذ أكبر وأعلى (شادي، 2017،ص 141). فالوزراء كانوا من ضمن المنافسين على الساحة فقد استخدموا المحسوبية في تعيين أقربائهم وإعطائهم المناصب الإدارية، وذلك لضمان الولاء وكسب المؤيدين واستمرار المصالح. فالوساطة والقرابة كان لها دور واضح في استمرار عائلات معينة في السيطرة الإدارية ومنهم آل الفرات والجراح وخاقان.ويجب التشديد إلى وجود قرارات تظهر التسريح الإداري أو العقوبات لبعض الوزراء، وذلك بقرار من الخليفة نفسه، في المقابل فإن وضع الأفراد المدانين أو المعاقبين يلجأون التفاوض باستخدام الوساطة وطلب الشفاعة من النخب التي لها مكانة ونفوذ وقرب من الخليفة، وذلك لحل الإشكالات ليحصلون على الصفح أو لتخفيف العقوبة. وكذلك لا بد من التأكيد على الرغم من تتابع عدد من الوزراء، الا أندورهم ونفوذهم في الوزارة قد حجم كقوة سياسية–ادارية بعد وفاة الوزير علي بن الفرات الذي كان مثالا للخبرة الادارية والوزارية، فالساحة التنافسية أصبحت أضعف وفرصة فرض سيطرة العسكريين أقوى، فالمؤسسة العسكرية استمرت في محاولة السيطرة على القوة الشرعية المتمثلة في سلطة الخليفة (سعيد، 1979، ص 120–125، 133–131; القحطاني، 2015، ص 346–348).

النخبة العسكرية (نخبة ذوي النفوذ العسكري)

كما هو الحال في الجانب الوزاري، الجانب العسكري كان له نفوذ متمثل في قادة الجيش وكبار العسكريين أصحاب الحظوة والمكانة في البلاط. فالواقع السياسي–العسكري يحتم قيادة الخليفة بنفسه واشرافه بنفسه على القيادات والمؤسسة العسكرية، إلا أن هذا الوضع قد تحور بتغير الصلاحيات وتبلور نفوذها ابتداء من عهد الخليفة المعتصم بالله (218–227هـ/833–842م)، وخاصة بوجود العناصر التركية، التي كان لها دور واضح وكبير في التسلط أو التحكم بمقدرات الدولة العباسية فيما بعد، وذلك ابتداء من اغتيال الخليفة المتوكل عام 247هـ/861م، والذي منه ستبدأ مرحلةسطوة النفوذ التركي–العسكري(المسعودي، 1989،ج 4،ص 97–248؛ فوزي، 2009،ص287–315). وعلى الرغم من محاولات بعض الخلفاء العباسيين الحد من سلطة الأتراك، الا أن قوتهم ونفوذهم استمر أثرها إلى عهد الخليفة المقتدر (شادي،2017،ص 219). إن هذا التحول الكبير في إدارة وسياسية الدولة الداخلية والعسكرية، قد كان له أثره فيما بعد في إيجاد أو توسع شبكة البيروقراطية العباسية، التي استخدمت الوساطة والشفاعة كممارسة مقبولة في إدارة الدولة، وهذا ما يؤكد موضوع وفرضية الدراسة.

تَوَجَّبَ أن تكون البيعة للخليفة بحضور بعض القيادات والوزراء والحجاب وقادة الجيش وغيرهم من ذوي النفوذ في الدولة. كما ذكرنا سابقا في بيعة الخليفة التي تمت تحت إشراف المولى صافي الحرمي، وهنا إشارة واضحة لأهمية الموالي والقادة والحجاب في الإشراف وترؤس مجلس البيعة الخاصة بالخليفة. وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على مكانتهم العالية والثقة والكفاءة. وما كان من الخليفة ووالدته، إلا رد الجميل للأتراك، فأمر بتعيين ابن الفرات على الوزارة، وتكليف مؤنس الخادم على الشرطة، وعبد الله بن على بن محمد بن ابى الشوارب على القضاء، والدواوين قلدها إلى جعفر بن محمد أخ علي بن الفرات، والحجابة نصر الحاجب (القرطبي،1967، ج11،ص 30). إذ إن الكفاءة والمقدرة والعلم والخبرة والقرب من الخليفة ووالدته، كلها لها دور في إيجاد التنافس الحاصل بين النخب البيروقراطية. فسلطة القلم وسلطة السيف بينهما صراع واضح في الدولة العباسية،ففي بعض الأحيان لابد وجوب اللوجوء للوساطة بسبب وجود هذا التنافس، للحفاظ على المكانة والنفوذ والصلاحيات، والبقاء من ضمن شبكة المقربين من الخليفة وذوي القرار (Van Berkel, 2007, p 5-6).

قد كان لمؤسسة العسكريين نصيب وحظوة في بلاط الخلافة، فيُذكر أن سوسن الحاجب كان له دور كبير في تدبير أمور البلاط العباسي منذ عهد المكتفي واستمر في عهد الخليفة المقتدر. وكان للوزير ابن الفرات دور في التعاون مع سوسن كما ذكر سابقا للإطاحة بعلي بن عيسى ونفيه، ومن ثم كان له يد في الإيقاع بسوسن عند الخليفة المقتدر، حيث أقنع ابن الفرات الخليفة بمشاركة سوسن في الإطاحة بالوزير علي، وأنه كان من شبكة ابن المعتز، فأمر الخليفة بعزل سوسن والقبض عليه وقتله (ابن مسكويه، 2002، ج 5، ص 63–64، 177–179).وكذلك وجد مؤنس، فهو من القادة الذين كانت لهم سلطة ونفوذ، ونال علىصلاحيات عظيمة، فشبه بعض المؤرخين مكانته بحظوة الملوك (ابن مسكويه،2002، ج 5،ص 131;الصابي،1958،ص 27، 158; الذهبي،1958، ج 11،ص 375). وكما تمت الإشارة إليه سابقا، كان مؤنس هو من ساند الخليفة ووالدته منذ بداية توليه الخلافة، وكان له دور في حماية ملكه واستمراره. وقد ولي

مؤنس على دمشق، وكان له دور في ردع الأخطار الخارجية ضد الدولة، ومنها حملات الفاطميين على مصر في عام 302هـ/914م و308هـ/920م و311هـ/923م، وكذلك مواجهته للقرامطة ومنها ما كان في عام 313هـ/925م (ابن مسكويه، 2002، ج 5، ص131، 177–178، 213–214;الذهبي، 1985، ج 11،ص 375).

يشير كل منالدوري (1945) وسعيد (1979) بأن مؤنس صاحب الحل والعقد في بلاط الخليفة المقتدر، كان له الدور الأكبر في عزل وتعيين الوزراء (ص207;ص 125–128).وكذلك كان له تدخلات وصلاحيات شبه مطلقة لإدارة الشؤون المالية والنفقات (الصابي، 1958،ص27)، وهذا الأمر هو بالأساس من وظائف ومهمات الوزير، وهذا ما أطلقنا عليه البيروقراطية المستهجنة بوجود تداخل واضح ما بين مهام وصلاحيات الوزير والقادة العسكريين. إذ يورد الصابي (1958) صراحة أن مؤنس كان من مستشاري المقتدر في اختيار المناصب العليا في الدولة، فقد شاوره الخليفة فيمن يقلده الوزارة عدة مرات (ص287، 305، 341). ومنها عام 299هـ/911م كما ذكرنا سابقا في حادثة عزل الوزير ابن الفرات، فكان لمؤنس دور في عزل الوزير ابن الفرات والوساطة لصالح تعيين الخاقاني على الوزارة. وبالمثل عمل مؤنس في عام 300هـ/912م عند عزل الوزير الخاقاني، في إقناع الخليفة بالرجوع عن إعادة تعيين ابن الفرات على الوزارة، والوساطة لاختيار علي بن عيسى محله (ابن ماسكويه، 2002، ج 5،ص 78–79). وكذلك كان مؤنس قد تشفع وتوسط في أمر يوسف بن أبي الساج (ت.315هـ/928م) لإخراجه من الحبس عام 310هـ/922م، وخلع عليه بعض الإمارات ومنها الري وقزوين وأذربيجان(ابن مسكويه، 2002، ج 5،ص 99–103;ابن الأثير، 1997، ج 6،ص 579).كل ما سبق ذكره عن مؤنس يدل على مكانته ونفوذه ومدى اتساع صلاحياته وامتيازاته في الأمور السياسية والإدارية.

وفي وزارة ابن الفرات الثالثة، بعد أن مكّن ابنه المحسن في القبض والتنكيل برجالات الدولة، ستتمركز أنظار ابن الفرات في التخلص من خطر مؤنس كونه قائد من ذوي الكفاءة العسكرية لدى المقتدر، وقد يكون السبب الذي دفعهم إلى ذلك، هو مطالبات مؤنس بالأموال كأعطيات ونفقات لرجاله، وذلك بحضور الخليفة، بل وإشارة مؤنس المباشرة، بأنه في حالة عدم إمداد الوزير لجيشه بالأموال سيؤدي ذلك لشغبهم (الصابي، 1958،ص 44–52). وهذا الأمر بحد ذاته سيضر بمصالح ابن الفرات ونفوذه، في حالة فشله في تسديد الالتزامات المالية لجميع النفقات الإدارية والعسكرية وحتى الحاشية، فسيتم عزله مثلما حدث وتم في وزارتيه السابقتين –الأولى والثانية. ولأن منصب الوزارة وصلاحياتها مرتبطة بدعم الجيش بالمرتبة الأولى، فمؤنس قد شكل خطرا على وزارة ابن الفرات ونفوذه ومكانته. فأول الأعمال التي قام بها ابن الفرات هي عملية التفكير بالتخلص من مؤنس وذلك بتكليفه للتوجه إلى الرقة، وذلك بقصد إلهائه وإبعاده، بل وتقليص نفوذه المباشر على الخليفة وفي البلاط، بل سيؤدي لتأليب الخليفة ضد مؤنس، والذي كما تذكر المصادر التاريخية لاحقا سيؤدي إلى توتر وتباعد وتفرقة بين الطرفين(ابن مسكويه، 2002، ج 5،ص 262–321;الصابي، 1958،ص 53;ابن الأثير، 1997،ج 6،ص 766).

وبالمثل عمل ابن الفرات مع الحاجب نصر القشوري، الذي أمر بعزله والقبض عليه، والذي جعل نصراً بدوره يلجأ إلى من كان يظن أن لها القوة والحظوة والكلمة في الدولة، وهي والدة الخليفة، فكانت السيدة لها كلمة مسموعة لدى

الخليفة، فوجهت كلماتها لابنها عن مدى دهاء وأعمال ابن الفرات وابنه المحسن غير المقبولة والمتعسفة في الدولة، وهو من كاد لمؤنس وأبعده عن الخليفة، ونفس الأمر عمل مع نصر لينكبه (ابن مسكويه، 2002، ج 5،ص 179;الصابي، 1958،ص Van Berkel, 2007, p1254;). غير أن تدخل ووساطة السيدة لنصر عند الخليفة كان لها نتائجها الإيجابية بوعد الخليفة بحماية نصر وإعطائه الأمان، وعدم التعرض من ابن الفرات والمحسن.فالواضح وجود تنافس ما بين النخب الإدارية والعسكرية، قد أوجد نوعاً من المؤامرات التي قد تستخدم الشفاعات والوساطة وهدفها التخلص من الخصم واستخدام الوساطة لخدمة المصالح الشخصية وللحفاظ على السلطة والنفوذ.

وفي ضوء ما تم تقديمه ومناقشته عن وكالة شفاعة ووساطة ذوي السلطة والمناصب الإدارية والعسكرية، فإنه لابد من الإشارة إلى أن هذه الوكالة باختلاف المكانة الوظيفية لأفرادها، فهي تضيف لهم امتياز الشفاعة المقبولة في كثير من الأحيان، وهذا مرتبط بمدى قرب ومكانة الشافع عند الخليفة أو صناع القرار، وأيضا بضمان ولائهم، لأن الثقة الممنوحة للشخص أو الموظف هي أساس الولاء المستمر، وهذا الأمر المهم والأهم عند الخليفة. فأن تكون مقرباً للخليفة –من ذوي الحظوة– فمعناه أن لك الأفضلية في قبول شفاعتك أو وساطتك، بغض النظر عن سببها أو هدفها أو دافعها. غير أن الوكالة العسكرية قد أثبتت بأن ولاءها المستمر مرتبط بمطالباتها التي لا يمكن تغافلها أو إهمالها.وهنا يجدر التأكيد على أهمية ومكانة ونفوذ الوكالة العسكرية، فكما تمت الإشارة سابقا في هذه الدراسة على مساندة مؤنس للخليفة منذ بداية توليه الحكم، وكذلك تدخلاته ووساطته عن بعض الأفراد من ذوي الشأن والكفاءة، إلا أن كونه قائد الوكالة العسكرية فقد جعلت له امتيازات في التعبير عن مطالب وكالته وأتباعه لتزويدهم بالأموال كنفقات للجيش، والضغط على الخليفة والوزراء لتغطية العجز المالي.

فالمتنفذين العسكريين قد اتخذوامن الوزارة أداة لتحقيق مصالحهم الشخصية المتمثلة في استمرارها في النفوذ، وكذلك إمدادها بالأموال لتغطية نفقات أتباعها. وفي حالة عدم تحقق ذلك سيقدم العسكر بضرب من يقف في طريقهم أو يهدد مصالحهم. فعدم قدرة الوزير على تسديد أو تقليل الالتزامات المالية، سيؤدي لعزله ومسائلته عن الأموال التي جمعها وأنفقها من الصادرات والواردات والايرادات والمصروفات وذلك عن طريق تشكيل المناظرات، والتي حصلت صراحة للوزير ابن الفرات وغيره من الوزراء. بالتالي فالعجز المالي لخزينة الدولة يشكل خطراً يهدد وظيفة ومكانة الوزراء، بل الخليفة نفسه كما حصل للخليفة المقتدر، لأن حادثة مقتله على يد المؤسسة العسكرية في سنة 320هـ/932م(ابن مسكويه، 2002، ج 5،ص 179;الصابي، 1958،ص 54)، ترجح لنا التأكيد على صحة فرضية مدى حظوتها واتساع نطاق نفوذها الذي طغى على كل النخب الأخرى في إدارة الدولة. وهذا يرجعنا لإعادة أحداث عصر الفوضى العسكرية التي حدثت سابقا مع مقتل الخليفة المتوكل. فممارسات القوة العسكرية بعيدة كل البعد عن الصداقة، لأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصلحة المالية والمكاسب الشخصية.

النخبة النسائية (نخبة حاشية الخليفة النسائية)

فكما كان للوزراء والعسكر أهمية، كان للنساء كذلك دور في الساحة الإدارية – كجهة مشاركة في تشكيل البيروقراطية. فتتضح حظوة النساء كجزء من حاشية الخليفة، المتمثلة في السيدة وقهرماناتها. إذ تذكر المصادر التاريخية بأن السيدة هي رومية–بيزنطية الأصل، واسمها الحقيقي هو ناعم أو غريب، وتم تغييره الى شغب، نسبة الى مشاكستها وطباعها لافتعال المشاكل. وقد كانت في البداية مملوكة عند أم القاسم بنت محمد بن عبد الله بن طاهر، ومن ثم أصبحت من جواري الخليفة المعتضد، وأم ولده(الطبري، 1967، ج 10، ص 139;ابن الأثير، 1997،ج6،ص 7; الصفدي، 2000، ج 11،ص 74، ج 16،ص 98). فقد لعبت السيدة دور الوصي على ابنها لحداثة سنه، فهي من قامت بتوجيه آلية ووقت عمله (Abū-l-ʿAynayn, 2012, p412).فكما يبدو من الروايات التاريخية أن رجال الدولة باختلاف وظائفهم كانوا يرجعون للسيدة، فقد عملت بعد تولي ابنها الخلافة على تجميع وضمان ولاءات كبار الموظفين من رجال الدولة، بل وضمنت تابعين لها في البلاط(الطبري، 1967، ج 11،ص 72–73; ابن الأثير: ج 6،ص 165–166;فيض الله، 2013، ص 115).

إن دور النخبة النسائية واضح بوصفها أداة أساسية في إثبات النفوذ والامتيازات في الدولة. وقد تسببت السيدة في بروز وتزايد صعود النفوذ النسائي من حاشيتها على الساحة البيروقراطية.فكان لهن دور حقيقي وجلي في الإدارة وصنع القرار أو تعديله أو تغييره، وقد حصلن على امتيازات وصلاحيات كبيرة، وهذا ما مكنهن إلى حد كبير من استخدام الوساطة في خدمتهن(فيض الله، 2013، ص 115–113;Van Berkel, p 2007, p 3; 2016, p 188-189).وهذه السلطة مثلتها السيدة والقهرمانات، اللاتي تعاظم نفوذهن في عزل وتعيين الوزراء والقادة، بل وتعدت الإدارة لتشمل التدخل في القضاء فقد كانت النساء تعملن بواسطة شبكة من العلاقات بين نخبتي الوزارة والعسكرية. ومن خلال ذلك حققن إنجازات وثروات ومكانة ونفوذ واضح على المستوى الشخصي والمجتمعي. فمن خلال سياسة البيروقراطية المعمول بها في عهد الخليفة المقتدر، ظهرت إشكالية تدخلات النساء في الإدارة واضحة، ومنها ممارساتهن للشفاعة والوساطة لتحقيق أهداف شخصية بحتة. وقد كان لطبيعة فضاء وتصميم بلاط الخليفة كما ذكرنا سابقاً دور في إيجاد طرق سالكة ومباشرة تربط ما بين البلاط والقصر الذي تتواجد فيه دور الحريم. وكان لذلك أثر في منح النساء ومنهن القهرمانات حق الدخول لمجالس واجتماعات الأرستقراطية العباسية. وما ساعدهن في ذلك، هو مجموعة النفوذ والصلاحيات والامتيازات التي سهلت حركتهن واحتكاكهن مباشرة مع الخليفة، وكذلك كبار رجال الدولة(التنوخي، 1978: ج 1،ص 370 ;El Cheikh,2004, p 325).

ولقد كان لقهرمانات السيدة دور كبير في الشفاعة والوساطة عند الخليفة، ولابد من الإشارة هنا إلى أن القهرمانات استمدّن قوتهن وحظوتهن ومكانتهن من السيدة، والتي بحد ذاتها قد استمدت دورها الفعلي والسلطوي من خلال خلافة ابنها. فجميع الإشارات تدل على هذا الأمر سواء أكان ذلك متمثل بالوشايات أم بالعزل أو الشفاعة والوساطة. وإن صح القول فإن النساء كان لابد لهن من ترشيح وتزكية واختيار من يخلفهن لتولي الوظائف الإدارية والسياسية والعسكرية القيادية في الدولة، وذلك لحماية أنفسهن أولا ومصالحهن أخيرا (Van Berkel, p 2007, p8-10). وكما يبدو فإن أي

شخص يهدد مكانتهن كان مصيره العزل أو السجن أو العقوبة والتي كانت في غالب الأحيان تتمثل في مصادرة الأموال أو التعذيب أو التضييق. إذن فالنساء في بلاط وقصر المقتدر كان لهن نصيب في السياسية والإدارة وقد حصلن على مجموعة صلاحيات ونفوذ، بل عرفن بالدهاء، وهذا ما سيتم مناقشته أدناه.

فالقهرمانة أم موسى (ت.317هـ/928م) كان لها مكانة عند الخليفة كونها مقربة من والدته، بل تملك زمام القصر والبلاط. وكانت هي من تولى كتابة رسائل الخليفة ووالدته إلى الوزراء والقادة ورجالات الدولة والحاشية(الطبري، 1967، ج 8،ص 212–213، 224، 239؛المسعودي، 1989، ج 4،ص 324؛ابن الأثير، 1997، ج 6،ص 610، 469).ومن خلال حظوتها وصلاحياتها كانت كلمتها تنفذ على كبار رجال الدولة من الإداريين والعسكريين. والواضح بأن وساطة النساء كانت واضحة، وذلك باستغلال مكانتهن وقربهن من الخليفة، فأم موسى قد مثلت حلقة وصل–واسطة للوصول للسيدة والخليفة لتولي الوظائف العليا في الدولة(Abū-l-ʿAynayn, 2012, p 414Van Berkel, p 2007, p 14;). ومنها ما يثبت قبول السيدة شغب وأم موسى بالوساطة ورعاية محمد بن أحمد بن يحيى بن أبي البغل حتى يتقلد الوزارة (الصابي، 1958،ص 193–296; ابن الاثير،1997،ج 6،ص 612;Van Berkel, 2007, p13-14)، لكن بالرغم من هذا الأمر كان موقف الوزيرالخاقاني –آنذاك– أقوى في سرعة تواصله مع الخليفة والذي أظهر فيها حقد وضعف ابن أبي البغل وعدم كفاءته في منصب الوزارة، بل وعمل على إقناع الخليفة، وطلبه بشكل مباشر بعدم إعلام والدتهوأم موسى، لأنهما ستستاءان وسيعملان على معاقبته (الصابي، 1958،ص292–296). وإن كان هذا الموقف يدل على شيء، فإنه لا يدل إلا على تخوف الخاقاني من أن النساء لهن كلمة مسموعة وتأثير عظيم على الخليفة نفسه، ولكن دهاء الخاقاني وسعة حيلته مكنته من إقناع الخليفة بضرورة استمرار وزارته لما فيه صالح للدولة. فكان للخاقاني بذلك دور في المكيدة التي دُبرت لإطاحة وسجن ابن أبي البغل، وكان قد عمل بعد ذلك على تسويةٍ ترضي جميع الأطراف، وخاصة السيدة بأن توسّط وتشفع عن ابن أبي البغل، بل ورشحه لتولية ولاية أصبهان (الصابي، 1958،ص296; فيض الله، 2013، ص 125–126). والواضح بأن الخليفة كان لا يمارس نفوذه، إلا بوساطة أو موافقة أو مشورة الأشخاص المقربين إليه، والتي قد تكون متمثلة في النساء، وكبار الأرستقراطية العباسية من الموظفين.

أما بالنسبة لوزارة علي بن عيسى (301–304هـ/917–918م)، فالواضح أن له علاقة ودية وقوية مع السيدة، بل كان قد أظهر لها قدرا كبيرا من الاحترام والتبجيل والأمر في القرارات النافذة في خلافة ابنها. فعندما قرر علي بن عيسى طلب إعفائه من الخليفة، توجه بالاستعفاء برسالتين: الأولى وجهت إلى الخليفة الذي وعده بالموافقة على الأمر وتسوية الأمر، أما الأخرى وجّهت لوالدته والتي بدأها بالثناء والدعاء لها والتأكيد على مكانتها ونفوذها، وإطالة عمرها ودوام عزها وتأييدها (الصابي، 1958،ص308). وهذا ما يوضح اختيارنا للنساء بأنهن جزء من البيروقراطية.إن وجود وأفعال النساء يعكس لنا مدى النفوذ والمكانة التي حصلن عليها، كونهن حلقة الوصل بين صاحب الوساطة والخليفة. ومن خلال ما أظهره ابن عيسى في رسالته من كلمات لكل من الخليفة ووالدته، تم حصوله على مبتغاه، غير أن الأمور لم تصب في صالحه بعد فترة وجيزة، وخاصة عام 304هـ/916م عندما لم يتم استقبال أم موسى من قبل سلامة الحاجب للدخول

على الوزير ابن عيسى، فقامت أم موسى بدورها بالتكذيب والتهويل على ما بدر من الحاجب، فأدى ذلك لعزل ابن عيسى والأمر بالقبض عليه (الصابي، 1958،ص310؛ Van Berkel, 2007, p 9).

وبالمثل كان لأم موسى الأثر نفسه في عزل الوزير حامد بن العباس عن الوزارة في سنة 311هـ/923م، بعدما طلبت منه الأموال ولم يلب ذلك، فتم عزله بعدما ثارت العامة نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية (ابن الأثير، 1997، ج 6،ص 491–492; شادي، 2017،ص 236). وكما يبدو بأن النساء كان لهن أتباع أو حاشية أو شبكة خاصة والتي قد حظيت بمستوى جيد من الرعاية والدعم، ولكن كما يبدو عندما تشكل هذه الشبكة خطرا أو تهديدا، يستوجب الأمر اقتلاعها، والقضاء عليها (El Cheikh, 2004, p 334). وفي العام نفسه، ستأمر السيدة بالقبض على أم موسى وأخيها أبي بكر أحمد ابن العباس وأختها أم محمد، بعدما رأت من تصرفاتهم من خيانة وعداء، أولا من خلال تزويج ابنة أبي بكر من أبي العباس بن محمد حفيد المتوكل(ابن مسكويه،2002، ج 5، ص141;ابن الأثير، 1997، ج 6،ص 580). وهذا ما أشار لكل من الخليفة ووالدته أن سبب المصاهرة هو التآمر لخلع المقتدر، وثانيا كان لتعاظم نفوذ أم موسى وامتلاكها ثروة من الأموال والمجوهرات دور في نكبتها (ابن الأثير، 1997، ج 6،ص 580; فيض الله، 2013، ص 126–127؛ Van Berkel, 2007, p 14). فيورد الطبري (1967) أنه استخرج منها أموال ما تقارب ألف ألف دينار (ج 11، ص227). وبالمثل يشير ابن مسكويه (2002) إلى أن بعد القبض على أم موسى وأختها تم استخراج منهن جواهر وأموال وكسوة وثياب عظيمة (ج 5، ص141–144).

ويتوضح لنا مثال آخر لنفوذ قهرمانات السيدة في القهرمانة زيدان، والتيقد عرفت بأنها وصية ومسؤولة عن خزينة البلاط، ومن ثم أصبح لها حظوة ونفوذ أكبر في الاحتكاك بكبارالأرستقراطية العباسية، وهذا قد يرجع لخلفيتها الوظيفية. فسيرة زيدان توضح أن لها خبره في سجن ومراقبة المسجونين أو المحبوسين من كبار رجال الدولة (التنوخي، 1978، ج 4،ص 370;ابن الأثير،1997، ج 6،ص 489، 493، ج 7، ص13). حيث إنها كانت قبل دخولها القصر مملوكة عند أحمد بن عبد العزيز بن أبي دلف العجلي، وهو أحد ولاة الخليفة المعتمد والمعتضد، والذي كان يكلفها بمهمة محاسبة من يسخط عليه من عبيده وجواريه وخدمه، بالتالي عرفت بقسوتها وإسرافها في العقوبات (الطبري، 1967، ج 11،ص 227; ابن مسكويه، 2002، ج 5،ص 141;الزركلي، 2002، ج 1، ص151).

وفي عهد المقتدر تم تكليف زيدان بحبس ابن الفرات عندها بعد عزله من ولايته الثانية واعتقاله عام 306هـ/918م. وقد يتوضح لنا عدة أمور في أحداث سجن ومناظرة ابن الفرات وحتى بعد تبرئته. أولا: يشير الصابي (1958) في المناظرة التي دارت أحداثها في دار الخلافة في محاكمة ومساءلة ابن الفرات عما فعله في وزارته التي استمرت خلال ثمانية عشر شهراً، وكان قد تولاها الوزير حامد بن العباس الوزير وعلي بن عيسى والحسين بن أحمد المادرائي –أبو زنبور–(ت.317هـ/929م)، وحضرها كبار النخبة من القضاة والحجاب وقادة الجيش، فيبدأ الوزير حامد بتوجيه كلماته لابن الفرات بأنه عول على زيدان في الدفاع عنه (ص39، 103–104). وهنا إشارة واضحة لتدخل القهرمانة أو بمعنى آخر شفاعتها لدى كبار موظفي الدولة، إلا أن الوزير ابن العباس كان واضحا في رفضه واستخفافه بهذا النوع من الوساطة، لكن سيحكم بتبرئة، بشرط تسديده وبذله الأموال التي حددت له بما يقارب ألف ألف وستمائة ألف

دينار (التنوخي، 1971، ج 2، 32، ج 4 ،ص 164; الصابي، 1958، ص 18537-184 Van Berkel, 2016, p;).فما كان من ابن الفرات إلا أن أوفى بوعده بتسديد الالتزامات المالية، وكذلك قد كافأ زيدان لما فعلته من حسن معاملة وشفاعة (الصابي، 1958،ص1037-9 Van Berkel, 2007, p;). وتجدر الإشارة هنا إلى أن النساء وخاصة السيدة كان لها الدور الأكبر في اختيار ابن الفرات للوزارة عدة مرات، إلا أنها في الوقت نفسه كانت سببا في عزله للمرة الثالثة عام321هـ/924م، بسبب تقليله من شأنها، عندما شرع جاهرًا بالقول لأبي بكر محمد بن قرابة (ت.339هـ/950م) بأن لا يخيفه كلام وتهديد امرأة، وكان قوله إشارة الى السيدة، فما كان بعد انتشاره، إلا أن تم عزله والقبض عليه (الصابي، 1958،ص 77; فيض الله، 2013، ص 119).

وبالمثل كان لزيدان دور في مراقبة وحبس بعض كبار رجال الدولة الآخرين، ومنها عزل الوزير علي بن عيسى في وزارته الثانية (314هـ/926م)، بعدما تم اتهامه بالتآمر أو علاقته مع القرامطة، غير أن السيدة وقهرمانتها كان لهما دور في إبطال مثل هذه الاتهامات عن الوزير ابنعيسى (الصابي، 1958،ص 310، 335;ابن الأثير، 1997، ج 6،ص 489، 493، ج 7،ص 13;فيض الله، 2013، ص 119–120). وبعد حين توسطتا في أمر التخفيف والتشفع عنه بعد الأمر بسجنه ومحاسبته. ويذكر الصابي (1968) في ذلك ردة فعل كل من السيدة وزيدان وفزعهما بعد معرفتهن بتسليم ابن عيسى للمحسن ابن الفرات الذي عرف بسياسيته التعسفية في معاملة السجناء، فعملتا على اقناع الخليفة والتأثير عليه في اصدار الحكم في رد ابن عيسى لمحبسه (ص317، 321–324). وهنا إشارة واضحة لوساطة النساء في قرارات الخليفة. وكما كان مصير أم موسى، كان لزيدان المثل، فتم التخلص منها في عام 315هـ/927م،بعد اتهامها بسرقة سبحة جوهر تفوق قيمتها آلاف الدنانير من خزانة الدولة (الطبري، 1967، ج 11،ص 113; فيض الله، 2013، ص 129–130).

وقد وجدت القهرمانة ثمل، التي كانت تمثل اليد اليمنى للسيدة في إدارة الأمور داخل القصر العباسي، فتمتعت بالنفوذ والسلطة وكان لها دور في عزل ومحاسبة ذوي النفوذ والمناصب في الدولة. ويجب التشديد على أن السيدة كان لها تدخلات في المؤسسة القضائية وذلك من خلال ثمل (ت.318هـ/925م)، التي قد حطمت التوقعات بجلوسها كامرأة لديوان المظالم في الرصافة عام 306هـ/918م، فكانت تحكم بحضور كبار رجال الدولة من القضاة والوزراء والفقهاء، بل وكانت تحكم باسم الخليفة (الصولي، 1999،ص 209–210; فيض الله، 2013، ص 127–128 ;Van Berkel, 2007, p10). وعلى الرغم من أن ثمل قد حصلت على وظيفة قضائية–نسائية قد يصفها البعض بأنها بديلة لمكانة الرجال المعهود بها (شادي، 2017،ص227،230، 242)، إلا أنه لا يمكننا اعتبارها كوظيفة قضائية فعلية بصلاحيات مطلقة. وذلك لعدة اعتبارات من أهمها أن ثمل هي ممثل سياسي وليس متخصصة بالقضاء، لأن معرفتها بقوانين القضاء والفقه والشريعة الإسلامية كانت محدودة، بل وصلاحياتها وأحكامها كانت مقيدة من قبل القضاة الذكور الحاضرين معها في المجلس. فيذكر الصولي (1999) في ذلك مرافقة أبي الحسين الأشناني (ت.399هـ/950م) لثمل في الجلوس للمظالم (ص209–210)، وذلك يرجع لأمرين: الأول يرجع لعدم قبول الناس واستغرابهم وتمنعهم لوجود امرأة تحكم في

القضايا والمظالم، والثاني يرجع لنقص خبرتها في القضاء، وفي هذه الحالة يكون القاضي الأشناني بمثابة مشرف عليها، أي صلاحياتها محدودة ومقيدة بموافقة وتوجيه القاضي.

ومن خلال ما تم مناقشته عن النخبة النسائية، نستطيع القول بأن قهرمانات القصر حصلن على نفوذ وصلاحيات كإحدى النخب البيروقراطية، مكنهن بالتلاعب في المشاركات السياسية والإدارية في الدولة. وقد أشار الصابي (1958) مثالا واضحا لمدى مكانة السيدة وقهرماناتها في البلاط العباسي. فنراه يعرض لنا في مراسم تنصيب البلاطلرجال الدولة كلمة الوزير ابن الفرات، والذي يبدأ خطبته فيما يلي:

"أولاد المقتدر بالله: أطال الله بقاء الأمير. والدعاء عدة سطور...

السيدة أم المقتدر بالله...

الخالة: أطال الله بقاء الخالة...

أولاد المعتضد بالله والمكتفي بالله: أطال الله بقاءك يا سيدي...

ثمل وزيدان القهرمانتان: أطال الله بقاءك...

نصر بن أحمد صاحب خراسان: أطال الله بقاءك...

شفيع اللؤلؤي وشفيع المقتدري وبشر الشرابي وبدر الحرمي

ومفلح الأسود وهارون بن غريب الخال وأحمد بن بدرالعم

ونازوك وياقوت: أعزك الله وأطال بقاءك..." (ص153-154)

إن خطبة ابن الفرات هنا توضح أسماء أفراد النخبة الأرستقراطية العباسية، وقد يتوضح لنا حرصه في الترتيب عند ذكر الأسماء في خطبته، والتي يبدو أنها تبدأ بذكر الأفراد من الأعلى نفوذا ومكانة إلى الأقل. فتبدأ الخطبة أولا بذكر الخليفة والدعاء له، يتبعه والدته، ومن بعدها خالته خاطف، ويلحقها أولاد الخليفة، ومن بعدهم القهرمانتان، ويتبعهم ذكر باقي الحجاب والقادة العسكريين. وهذا الترتيب بحد ذاته يؤكد على المكانة الاجتماعية والسياسية العالية التي حظيت بها النساء، المتمثلة أولا في السيدة ومن ثم قهرماناتها. ويعد ذكرهن في خطاب رسمي والدعاء لهن بطولة العمر والبقاء، إشارة إلى التمجيد والاحترام والثناء ومدى دورهن ومكانتهن العالية في القصر والبلاط، والتي جعلتهن يتقدمن على باقي رجالات الدولة في الخطب الرسمية. فالرجال بمختلف رتبهم السياسية والاجتماعية والإدارية والعسكرية، كنخب أرستقراطية وقيادية، لم يكونوا فقط النخب الوحيدة التي استفادت من قربهم أو مكانتهم من الخليفة، بل جنبا الى جنب مع النساء في حاشية الخليفة قد حظين بمكانة ومشاركة كبيرة وفعاله على الساحة.

ان العصر العباسي الثاني –من نهاية القرن الثالث ومطلع القرن الرابع الهجري– تحديدا عهد الخليفة المقتدر بالله– يمثل بلا شك 'عصر ذروة السلطة النسائية' أو 'عصر ذروة نفوذ الحريم'، وذلك لارتباط سطوتهن وتدخلاتهن ووساطتهن وشفاعتهن الواضحة في إدارة الدولة وشؤونها. وبذلك لم يعد الخليفة –هنا– هو الشخص الوحيد المراد

الوصول إليه أو الأكثر اهتماما من قبل القيادات والنخب الأرستقراطية، بل كانت النساء من يمثلن الطرف المهم للوصول إليه والحصول على رضاه، كذوات القرار في الدولة (El Cheikh, 2004, p 335).

فوالدة الخليفة كان لها نصيب كبير من الحنكة في قراءة موقف المسرح السياسي -منذ لحظة وفاة الخليفة المعتضد – لاختيار ابنها للخلافة، وبين استمراره في الحكم وكيفية إدارة الأمور؛ حيث إنها وبشكل صريح أيقنت أن أهمية حماية ابنها واستمراره في الخلافة مرتبط بشكل حاسم باعتمادها واستمالتها أصحاب المناصب الإدارية والعسكرية في الدولة، وكذلك استعانتها بالجانب النسائي لتعضيدها(شادي، 2017،ص 428222 ,Abū-l-ʿAynayn, 2012;)، وبهذا تكون السيدة قد أنجزت وبشكل كبير أهدافها، والتي كان أهمها وأولها أن تكون السيدة الأولى في الدولة، وثانيها استمرار خلافة ابنها، والتي من خلاله كانت تستمد سلطتها وصلاحياتها بشكل أوسع. وقد انتهى هذا النفوذ والصلاحيات التي امتلكتها السيدة، وبشكل صريح مع مقتل ابنها، فتم تجريدها من السلطة، ومن ثم القبض عليها من قبل الخليفة القاهر بالله (ت.322هـ/934م)، الذي عمل على مساءلتها عن الأموال، بل وتعذيبها للاعتراف بمكان ثروتها (الطبري، 1967،ج 11،ص 111، 155;ابن الأثير، 1997، ج 7،ص 76).فعلى الرغم من أن النخبة النسائية استطاعت أخذ دور وصيت ملحوظين، إلا أن زوال هذا النفوذ محتمل ومرجح أن ينقلب الى عكس ذلك، وهذا ما حدث مع السيدة بعد مقتل ولدها المقتدر. وزوالهنّ بهذه الصورة التي ذكرتها سابقاً تأكيد على أن المؤسسة العسكرية –في نهاية القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي وحتى مطلع القرن الرابع الهجري/العاشر ميلادي– هي صاحبة السطوة–الباقية في الساحة القيادية أو الرئاسية.

الخاتمة

بما أن الدولة العباسية دولة ذات حكومة مركزية منظمة، كان للبيروقراطية نصيب في البقاء والاستمرار، وذلك لتداخل الوظائف والامتيازات ما بين النخب الأرستقراطية، التي استطاعت البقاء والاستمرار باعتبارها مؤسسة طويلة الأمد ذات مرونة وتكيف وسط نظام يسوده تداخل الصلاحيات كقنوات ودوائر تنظم وتسير إدارة الدولة. إن البيروقراطية المستهجنة تعتبر أشبه بمؤسسة تعكس جوانب مختلفة من الإدارة العباسية، والتي كانت تمثل الوسيط ما بين طرفين: الخليفة وصاحب الوساطة، في مقابل الحصول على مصالح شخصية.هذا بدوره أنتج فسادا وذوبانا وتداخل بين الصلاحيات والوظائف والامتيازات، فأدى ذلك كله إلى سياسات العزل والمساءلات والعقوبات والسجن، ومن ثم إيجاد الوساطات والشفاعات الملحوظة، بعيدا عن الكفاءة أو الأفضلية أو حتى مصلحة الدولة.

على الرغممن أن البيروقراطية ترتبط بشكل عام بالنفوذ والهيمنة الذكورية على الصلاحيات الإدارية–السياسية–العسكرية في الدولة، الا أن ذلك لم يمنع ظهور دور النساء كنخبة موجودة ومعترف بها. فقبول تدخلات النساء من قبل الخليفة نفسه، أوجد طريقا ممهدا لدخول الحريم من حاشيته للسك الإداري، فكنّ بذلك إحدى نماذج السلطة البيروقراطية، وكنّ سببا للتنافس مع الرجال في المكانة والنفوذ والصلاحيات. وهذا بدوره أنتج تحولاً صريحاً–منظماً–هجيناً لنظرية الإدارة الذكورية الوزارية والعسكرية من خلال تبني النساء عدة استراتيجيات ومنها: استغلال القرب من الخليفة، واستخدام الوساطات والشفاعات في ممارساتهن.

وأخيرا يمكن القول، بأن النخب البيروقراطية –الوزارية والعسكرية والنسائية–تعتبر نموذجا إداريا مهما شكلت فيه أدوارا تنافسية، وقد استخدمت فيه الوساطات والشفاعات الدنيوية كإحدى الوسائل الدبلوماسية الفاعلة، والتي يبدو أن هدفها وشعارها الجوهري والرئيسي،المصالح الشخصية والبقاء للأقوى.

Abstract

The bureaucratic role of elites' influence duringal-Muqtadir billāhsuccession

By Maryam Ibrahim Muhammad

And Musaed Gaber Salem alenezi

The Second Abbasid Era (232–334 AH/847–946 AD) is considered a major turning point in the history of the Islamic Caliphate in the political, economic and social arenas. This transformation was associated in all fields with the dominance of individuals with influence, position and the highest status in the state. Some Abbasid caliphs' positions and their preoccupation with entertainment and pleasure played a significant role in empowering certain groups and categories, to the extent that they were considered aristocratic elites who were granted privileges and powers, enabling them to clearly interfere in the affairs of the Abbasid court and the state. This research paper presents a historical-analytical study aimed at clarifying and revealing the role of bureaucratic elites as dominant groups in terms of their influence and mediation, resulting in competition and having an impact on the caliphateofal-Muqtadir billāh.

Keywords: Bureaucracy, Elites, Al-Muqtadir billāh, Mediation, The Second Abbasid Era.

الهوامش

[1]ونقصد بالوكالة عملية تفويض ونيابة للغير على الأعمال. انظر مختار، أحمد عمر.(2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. ج 3، القاهرة: عالم الكتب، ص 2490.

[2]لن يتم التطرق للتفصيل عن هذا النوع من الشفاعة، لأنها خارج نطاق البحث الحالي، اذ أن هذه الدراسة تتبع المنهج التاريخي وليس الديني أوح الفقهي.

المصادر

ابن الأثير، أبو الحسن علي. (1997). *الكامل في التاريخ*(تحقيق عمر بن عبد السلام تدمري). بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات. (1979). *النهاية في غريب الحديث والأثر* (تحقيق طاهر الزاوي ومحمد الطناحي). بيروت: المكتبة العلمية.

الأصفهاني، أبو القايم الحسين. (1991). *المفردات في غريب القرآن* (تحقيق صفوان الداوي). بيروت: الدار الشامية.

البغدادي، أبو بكر أحمد. (2002).*تاريخ بغداد* (تحقيق بشار معروف). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

التنوخي، المحسن بن علي. (1971). *نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة* (تحقيق عبود الشالجي). بيروت: دار صادر.

_____. (1978). *الفرج بعد الشدة* (تحقيق عبود الشالجي). بيروت: دار صادر.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس. (2001). *قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة* (تحقيق ربيع بن هادي المدخلي). عجمان: مكتبة الفرقان.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (1992). *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم* (تحقيق محمد عبد القادر، ومصطفى عبد القادر عطا). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي. (1962). *جمهرة أنساب العرب* (تحقيق عبد السلام محمد هارون). القاهرة: دار المعارف.

الحموي، ياقوت بن عبد الله. (1995). *معجم البلدان*. بيروت: دار صادر.

_____. (1987). رسالة في فضل أمهات الأولاد. في *رسائل ابن حزم الأندلسي*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق. (1994).*كتاب التوحيد لابن خزيمة* (تحقيق عبد العزيز الشهوان، ط 5). الرياض: مكتبة الرشد.

الذهبي، شمس الدين محمد. (1985). *سير أعلام النبلاء* (تحقيق شعيب الأرناؤوط،ط 3). بيروت: مؤسسة الرسالة.

_____. (1995). *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*. تحقيق بشار معروف، القاهرة: المكتبة التوفيقية، 1995.
الصابي، أبو الحسن الهلال. (1958). *تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء*(تحقيق عبد الستار أحمد فراج). القاهرة: مكتبة الأعيان.
الصفدي، صلاح الدين خليل. (2000). *الوافي بالوفيات*(تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى). بيروت: دار إحياء التراث.
الصولي، أبو بكر محمد. (1999). قسم من أخبار المقتدر بالله العباسي، أو تاريخ الدولة العباسية من سنة 295 الى سنة 315 هجرية. من *كتاب الأوراق*. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
الفيروزابادي، مجد الدين محمد. (2005). *القاموس المحيط* (تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط 8). بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
القرطبي، عريب بن سعد. (1967). *صلة تاريخ الطبري*.دار بيروت: دار التراث.
القلقشندي، أحمد بن علي. (1987). *صبح الأعشى في صناعة الإنشاء* (تحقيق محمد حسين شمس الدين، ط 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
الكتبي، محمد بن شاكر. (1973). *فوات الوفيات* (تحقيق إحسان عباس). بيروت: دار صادر.
الكندي، محمد بن يوسف. (2003). *الولاة*(تحقيق محمد حسن وأحمد المزيدي). بيروت: دار الكتب العلمية.
المقدسي، محمد بن عبد الملك. (1985). *تكملة تاريخ الطبري*(تحقيق ألبرت يوسف كنعان). بيروت: المطبعة الكاثوليكية.
المقريزي، أحمد بن علي. (1997). *المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار*. بيروت: دار الكتب العلمية.
المسعودي، علي بن الحسين. (1989). *مروج الذهب ومعادن الجوهر* (تحقيق محمد محيي الدين، ط 5). بيروت: دار الفكر.
ابن مسكويه، أحمد بم محمد. (2002). *تجارب الأمم وتعاقب الهمم*(تحقيق أبو القاسم إمامي). طهران: دار سروش للطباعة والنشر.
ابن منظور، جمال إسحاق. (1993). *لسان العرب* (ط 3). بيروت: دار صادر.
ابن النديم، محمد بن اسحاق. (1997). *الفهرست*(تحقيق إبراهيم رمضان، ط 2). بيروت: دار المعرفة.

المراجع

البعلبكي، منير. (2008). *المورد الحديث: قاموس إنكليزي عربي*. بيروت: دار العلم للملايين.
خلوف، عماد عبد الكريم. (2000). *آل الجراح و دورهم في سياسة الدولة العباسية 247-334هـ 861-945م: دراسة تاريخية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة آل البيت: الأردن.
الدوري. عبد العزيز.(1997). *العصر العباسي الأول: دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي*(ط 3) بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
_____. (1945). *دراسات في العصور العباسية المتأخرة*. بغداد: مطبعة السريان.
الراوي، عاصم مراد ظاهر إبراهيم. (2012). دور المشورة في تعيين و عزل الوزراء في عهد الخليفة المقتدر بالله (295–320ه/ 907–932م). *مجلةكلية التربية للعلوم الإنسانية*، *4*(19)، 110–118
https://search.emarefa.net/en/search?topic%5B%5D=Abbasids.
الزركلي، خير الدين بن محمد. (2002). *الأعلام* (ط 15). بيروت: دار الملايين.
الزيديين، محمد سلمان. (2003). *الوزير العباسي علي بن عيسى: دراسة في حياته وعصره (245-334هـ/859-945م)* [رسالة ماجستيرمنشورة]. جامعة مؤتة، الكرك. http://search.mandumah.com/Record/57134.
علي، أيسر ذاكر. (2002). البدايات الأولى لظهور السيدة شغب سياسيا. *مجلة التراث العلمي العربي*،*19* (4)، 203–220.http://search.mandumah.com/Record/1341268.
عمر، أحمد مختار. (2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. القاهرة: عالم الكتب.
سعيد، حامد غنيم. (1979). الدولة العباسية ومراكز القوى في عهد المقتدر بالله (295–320 هـ).*مجلة كلية العلوم الاجتماعية*،*3*، 101–136.http//:search.mandumah.com/Record2.
سلامة، إبراهيم عبد المنعم. (2013). *الشفاعات الدنيوية في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية عصر الدولة العامرية (92-339هـ/711-1009م)*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

شادي، تيسيرمحمد. (2017). النساء في عهد الخليفة المقتدر بالله العباسي: شغب أنموذجا 295–320 هـــ. = 908–932 م. *مجلة كلية الآداب*،*2* (47)، 266–jfab.2017.62831/207.10.21608.

عبد الجبورى، علي حميد. (2023). طرق وصور الشفاعات الدنيوية في العصر العباسي الأول 132–247هـــ/749–861م. *مجلة الدراسات المستدامة*، *5* (35)، 1490–1491. http://search.mandumah.com/Record/1380341.

عبد الرحيم، ف. (2011).*معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها*. دمشق: دار القلم.

عبد الله، محسن سعد. (1996) بنو الفرات في ظلال خلافة العباسيين ت 275–327هـــ.*مجلة كلية اللغة العربية*، *3* (15)، 251–347.http://search.mandumah.com/Record/661779.

عبد ربه، محمد سعيد. (2018). *الشفاعات الدنيوية في الأندلس في عصر دولة المرابطين (483هـ -520هـ /1090م -1126م)*، القاهرة: دار ببلومانيا.

فوزي. فاروق عمر. (2009). *الخلافة العباسية عصر القوة والازدهار*. عمان: دار الشروق.

فيض الله، سولاف. (2013). *دور الجواري والقهرمانات في دار الخلافة العباسية (132-656هـ/749-1258م)*(ط 1). بغداد: دار ومكتبة عدنان.

القحطانى، منيرة بنت مدعث بن منير. (2015). الوزير إبن الفرات: ودوره السياسي والإجتماعي في خلافة المقتدر بالله العباسي 296 – 312 هـــ = 908 – 924 م.*مجلة الخليج للتاريخ والآثار*،*10*، 329–364. Record/com.mandumah.search://http755512/.

مختار، أحمد عمر.(2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. ج 3، القاهرة: عالم الكتب.

المنجد، صلاح الدين. (1957).*بين الخلفاء والخلعاء في العصر العباسي*، بيروت: دار الحياة.

نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة. (1972). *المعجم الوسيط*(ط 2). القاهرة: مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

Foreign References

Abū-l-ʿAynayn, F. (2012). Sayyida-al ilāğāriyya-al min Šaġab (282-321 H./895-933M.).*AnIsl*, (46), 410-423.

Farazm,A(.2010). Bureaucratic links between administration and politics.*Handbook of Comparative and Development Public Administration*. New York: Marcel Dekker.

Poocharoen, O. (2012). Bureaucracy and the policy process.*Routledge Handbook of Public Policy*, ed. Eduardo Araral, Scott Fritzen, Michael Howlett, M Ramesh and Xun Wu, Abingdon: Routledge.

Webster, M. (N.D.).Bureaucrat.*Merriam-Webster.com dictionary*.Retrievedfrom https://www.merriam-webster.com/dictionary/bureaucrat.

El Cheikh, N. (2004). The Court of al-Muqtadir: Its Space and Its Occupants.*Abbasid Studies II*: *Occasional Paper of the School of ʻAbbasid Studies*, JNawas, Leuven: Leuven Peeters Press, 319-336.

Van Berkel, M. (2007). The Young Caliph and his Wicked Advisors: Women and Power Politics under Caliph Al-Muqtadir (r. 295–320/ 908–932). *Al-Masaq: Islam and the Medieval*, *19*, (1), 2-15.

_____, (2016).Political Intercession at the Court of Caliph al-Muqtadir.*Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée,140*, 181-190.